

تأثير الهيكل التمويلي في قرارات الاستثمار

بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2011-2020)

The impact of the financing structure on investment decisions
Applied research in a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange
for the period (2011-2020)

Rana Ismail Khudair¹Dr.Wafaa Hussein Salman Al-Haidari²

Received

8/4/2023

Accepted

22/5/2023

Published

30/6/2023

Abstract:

The research aims to shed light on the financing structure, which is one of the important pillars of financial management in the commercial banking sector, which enhances its financial position through financing its various investments, which is one of the pillars of the successful economy of the commercial banking sector. in which country. The contents of the research variables, which were represented by the independent variable, financing structure, the dependent variable, and investment decisions in commercial banks, which the researcher tried to address, as the research began with a basic variable that depends on diagnosing the impact of the financing structure on and its reflection on investment decisions in commercial banks. Research sample The researcher started from the research hypothesis of the impact of the financing structure on investment decisions, by selecting a set of indicators and subjecting them to the method of comparative financial analysis, which is represented by indicators measuring the independent variable, which is the financing structure to reveal its components. (equity ratio, deposit ratio, loan ratio, debt ratio) As for indicators measuring the variable related to the axis of investment decisions to reveal the extent to which the basic objectives of banks are achieved, which are (liquidity ratio, legal reserve ratio), which refer to the most important pillars on which investment decisions are based. in commercial banks. As for the study sample, a sample of the research consisting of two banks (the National Bank of Iraq and the Credit Bank) was selected for research and a ten-year time series (2011-2020) for investment through the optimal diversification of the resources available in the commercial bank in different forms. As for the recommendations, they depend on experts and those with experience in the field of financing in determining the appropriate financing for the bank

Keywords: financing structure, investment decisions

1.Postgraduate Student, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad, Ran84518@gmail.com. Iraq

2.Assistant Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad, wafaa.alhaidari@pgiafs.uobaghdad.edu.iq. Iraq

المستخلص:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على الهيكل التمويلي الذي يعد من الركائز المهمة للإدارة المالية في قطاع الأعمال المصرفية التجارية ، مما يعزز مركزها المالي من خلال تمويل استثماراتها المختلفة، والتي تعد من ركائز الاقتصاد الناجح لقطاع الأعمال المصرفية التجارية. في أي بلد. محتويات متغيرات البحث والتي تمثلت بالمتغير المستقل وهيكل التمويل والمتغير التابع وقرارات الاستثمار في المصارف التجارية والتي حاولت الباحثة معالجتها إذ بدأ البحث بمتغير أساسي يعتمد على تشخيص تأثير الهيكل التمويلي في وانعكاسه على قرارات الاستثمار في المصارف التجارية. عينة البحث حيث انطلقت الباحثة من فرضية البحث تأثير الهيكل التمويلي في قرارات الاستثمار ، من خلال اختيار مجموعة من المؤشرات وإخضاعها لأسلوب التحليل المالي المقارن، والذي يتمثل بمؤشرات قياس المتغير المستقل، وهو الهيكل التمويلي للكشف عن مكوناته. (نسبة حقوق الملكية، نسبة الودائع، نسبة القروض، نسبة الديون) أما بالنسبة لمؤشرات قياس المتغير المتعلق بمحور قرارات الاستثمار لتكشف عن مدى تحقيق الأهداف الأساسية للمصارف وهي (نسبة السيولة ، نسبة الاحتياطي القانوني)، والتي تشير إلى أهم الركائز التي تستند عليه قرارات الاستثمار في المصارف التجارية. أما بالنسبة لعينة تم اختيار عينة من البحث المتكونة من مصرفين هما (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الائتمان) للبحث وسلسلة زمنية امتدت لعشر سنوات (2011-2020) الاستثمار من خلال التنوع الأمثل للموارد المتاحة في المصرف التجاري بأشكال مختلفة. أما التوصيات فتعتمد على الخبراء وذوي الخبرة في مجال التمويل في تحديد التمويل المناسب للمصرف.

الكلمات المفتاحية: الهيكل التمويلي ، قرارات الاستثمار

المقدمة: introduction

يمثل التمويل عصب الاقتصاد والمشروعات، التي تحتاجها المؤسسات للقيام بأعمالها وتحقيق أهدافها فلا تستطيع أي مؤسسة مهما كان نشاطها أن تغفل من شأنه فيدون تمويل تبقى خطط المؤسسات دون تنفيذ وتتوقف أعمالها إذ يؤدي نقص التمويل الى تأخير المشروعات وضياع الفرص وانخفاض الإيرادات، وبالتالي تلزم المؤسسات بدراسة الهيكل التمويلي للتوصل الى الاختيار الأمثل لمكوناته مما يساعد في نجاحها وتحقيق أهدافها واستمرارها في ظل المنافسة المتزايدة ويعد تشكيل الهيكل التمويلي واحد من أكثر المسائل تعقيد في الدراسات، التي تهتم بالتمويل في المؤسسات المالية إذ تؤثر قرارات المصارف المتعلقة بمصادر التمويل في ربحيتها، وعند اتخاذ القرار بتكوين الهيكل التمويلي يجب أن يتخذ القرار بعناية لما له من تأثير في مستويات المخاطرة ومعدلات العائد.

المبحث الأول : منهجية البحث والدراسات السابقة :

أولاً : منهجية البحث وهي تتألف من :

1: مشكلة البحث: تمتاز المصارف بنشاطها الخدمي وذلك من خلال تقديم جملة من الخدمات الى العملاء من خلال أيداع المبالغ لدى المصارف ، وتقديم القروض للغير وغيرها من الخدمات ولكن هذا لا يمنع المصرف من استثمار المبالغ المودعة لديه أو استثمار القروض لتحقيق عوائد تغطي على الأقل ما تحمله من مصاريف ،ويعد قرار الاستثمار من القرارات الهامة التي تأخذها الإدارة وهناك عدة عوامل مؤثرة في قرار الاستثمار المتخذ أهمها مصدر التمويل لوجود مصادر التمويل مختلفة ،وعليه بالأماكن صياغة المشكلة بالسؤال الآتي: هل تؤثر مصادر التمويل (الهيكل التمويلي) في قرارات الاستثمار؟

2 : أهمية البحث : يتكون الهيكل التمويلي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من الودائع والقروض فضلاً عن مصادر التمويل المملوكة وتكمن أهمية البحث في بيان مدى استخدام المصارف لمصادر التمويل المتاحة في الاستثمار ومدى التزام المصارف التجارية بتعليمات البنك المركزي العراقي بالاحتفاظ بالاحتياطي لما له من تأثير في حجم الاستثمار .

- 3 : أهداف البحث :** يهدف البحث الى تحديد الهيكل التمويلي للمصارف التجارية عينة البحث ومعرفة مدى استخدام المصارف مصادر التمويل المتاحة الداخلة منها والخارجية في الاستثمار ..
- 4 : فرضية البحث :** استناداً الى مشكلة البحث بالإمكان صياغة الفرضية الآتية :
- فرضية البحث :** هل تؤثر طبيعة الهيكل التمويلي في قرارات الاستثمار .
- 5 : منهج البحث :** منهج استقرائي وصفي وتحليلي لبيانات (مصرف الاهلي العراقي ،مصرف الائتمان) عينة البحث والمتمثلة بالكشوفات المالية لسنوات البحث وبأستخدام مختلف المؤشرات والنسب المالية .
- 6 : حدود البحث :**
- 1-6 الحدود المكانية :** بحث تطبيقي تمثل بمصرفين تجاريين هما (المصرف الأهلي العراقي ومصرف الائتمان) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- 2-6 الحدود الزمنية :** تمثلت الحدود الزمانية بالمدة من (2011 - 2020).
- 7 : وصف عينة البحث :** عينة البحث (بالمصرف الاهلي العراقي ومصرف الائتمان) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث من (2011- 2020) ومن شروط اختيار المصرف التجاري عينة البحث التالي :
- أ- ان يكون المصرف عينة البحث مدرج في سوق العراق للأوراق المالي خلال فترة البحث (2011- 2020) ومستمر خلال سنوات البحث.
- ب- ان يكون المصرف عينة البحث اكثر نشاط وتداول في سوق العراق للأوراق المالية وان تنتهي السنة المالية للمصرف ما بين العام (2011-2020).
- ت- وجود تقارير مالية متكاملة ومدققة من قبل أجهزة التدقيق الخارجي وسهولة الوصول الى هذه البيانات المالية لعينة البحث.

ثانياً: الدراسات السابقة : previous studies

1- خضير وحسين (2013)

عنوان الدراسة : (قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الاوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين)
 نوع الدراسة : بحث تطبيقي منشور /مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية المجلد8- العدد22 - جامعة بغداد.
 هدف الدراسة : دراسة اهم العوامل التي تساعد على ترشيد قرارات الاستثمار في اسواق الاوراق المالية.
 الاستنتاج : هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على قرارات المستثمرين في أسواق الاوراق المالية.

2- مرزوك (2021)

عنوان الدراسة : (دور التمويل بالمديونية في قرارات الاستثمار بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية)
 نوع الدراسة : بحث تطبيقي مقدم الى المعهد العالي -المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد.
 هدف الدراسة : التعريف بالأطر والمفاهيم العلمية للتمويل بالمديونية وما من مزايا مؤثرة في قرارات الاستثمار .
 الاستنتاج: إن اهم ما انتهت اليه النتائج والنقاشات بيان العلاقة بين التمويل بالمديونية بمتغيراته التي تناولها البحث وقرارات الاستثمار والتي كانت ايجابية في اثرها في كثير من المتغيرات التابعة والمستقلة.

3- Sajid & Mahmood (2016)

عنوان الدراسة : (هل تؤثر الرافعة المالية على قرارات الاستثمار بحث تجريبي على الشركات في باكستان)
 نوع الدراسة : بحث منشور - مجلة أسان الاقتصادية - مجلد 4- العدد 2.
 هدف الدراسة: التحقق في العلاقة بين الرافعة المالية وقرارات الاستثمار
 الاستنتاج : الرافعة المالية لها تأثير سلبي وهام على صافي الاستثمار والسيولة والربحية لها تأثير إيجابي.

المبحث الثاني: التأطير النظري (الهيكل التمويلي وقرارات الاستثمار)

أولاً: مفهوم الهيكل التمويلي: Funding structure concept: يعد هيكل التمويل من المواضيع المهمة في مجال نشاط استمرار المصارف إذ يكسبها أهمية من خلال تأثيره وارتباطه بأهداف المصارف المتعلقة بتعظيم الربح وبالتالي تعظيم ثروة المالكين إذ يعد هيكل التمويل الهدف الاساسي الذي تسعى إلى تحقيقه أغلب المصارف للبقاء والاستمرار ودعمها للقطاع الاقتصادي عموماً، لذا من مهام الادارة اتخاذ قرار تمويل الذي يتناسب مع أنشطتها الاقتصادية وقرارات التمويل تكون معقدة وتتطلب دراسة وبحث لغرض تحديد مصدر التمويل الممتمك أو مصدر التمويل المقترض الذي يحقق أدنى كلفة وأفضل ربح. ويمثل هيكل التمويل أحد أهم الجوانب التي يهتم بها اصحاب المصلحة إذ يؤثر الهيكل التمويل على استقرار المصارف وكذلك حماية المصارف من الإفلاس ويتم تمثيل هيكل التمويل مجموعة قنوات التمويل التي يمثلها الجانب الايسر من الميزانية العمومية، اي جانب التزامات وحقوق الملكية ويستخدم هذا المزيج (الاموال الخاصة والمقترضة) في تمويل جانب الموجودات (karunakark,2016:237). وترى الباحثة ان الهيكل التمويلي هو كيفية استغلال الاموال وكيفية صرفها واستثمارها في المشاريع بصورة صحيحة، وكذلك سد متطلبات هذه المشاريع والحصول على عوائد وإعادة استثمار هذه العوائد في مشاريع اخرى بحيث يكون تمويل هذه المشاريع مفيد للمجتمع

ثانياً: مصادر التمويل في المصارف التجارية: Funding sources in commercial banks:

1-مصادر الداخلية : هي اموال خاصة بالمصارف وتتألف من :

- أ- رأس المال المدفوع (Paid-up capital) :مبالغ يدفعها اصحاب المشاريع عند التأسيس فضلاً عن المبالغ التي تدفع لاحقاً لزيادة راس المال وتمثل نسبة قليلة من مجموع حق الملكية في المصارف التجارية ولها أهمية كبيرة كونه يمثل خط الدفاع بالنسبة للأموال المودعين عن أية خسارة سيتعرض لها المصرف (Morsali, 2018: 40)
- ب- الارباح المحتجزة (Retained earnings) : هي نسبة من أرباح المصارف يتم الاحتفاظ بها بعد طرح جميع المصروفات من أجل زيادة فرص النمو والتوسيع المستقبلي إذ يتم تسجيلها ضمن حقوق المساهمين في الميزانية العمومية جانب المطلوبات. (Al-Khafaji, 2018: 73)
- ت- الاحتياطيات (Reserves) : هي مبالغ احتياطي تلتزم بيه المصارف بموجب نص قانوني مفروض من البنك المركزي العراقي ويكون الاستقطاع بنسبة معينة من الودائع والتي حددها البنك المركزي العراقي حسب الوضع الاقتصادي للبلد، ويمثل وسيلة للوقاية من أي خسارة تنتج من العمليات المصرفية (Marzouk, 2021:25)
- ث- المخصصات (Allocations) : يضم المصرف مخصصات متنوعة وتتمثل بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومخصص الاندثار بهدف تعديل قيمة الموجودات لجعلها مطابقة للقيم الحقيقية لها بتاريخ اعداد الميزانية (Al-Barzanji, 2014: 27)

2- مصادر التمويل الخارجية : تمثل مصادر التمويل الخارجية والتزامات على المصرف وتمثل الآتي :

- أ- الودائع (Deposits) : من أهم مصادر التمويل الخارجية وتمثل ديون مستحقة لأصحابها بذمة المصرف وتعرف الودائع بانها المبالغ المودعة من قبل الافراد أو الهيئات (Al-Tarsh, 2010: 26) وتتأخذ اشكال عدة منها :
- 1-الودائع الجارية: اموال تودعها الافراد أو الهيئات لدى المصرف التجاري إذ يتم السحب عليها في أي وقت وبموجب أوامر يصدرها المودع للمصرف إذ يتم الدفع له أو لأمر شخص اخر يعينه المودع في الامر، وهي أكثر انواع الودائع شيوعاً والاقبل كلفة إذ لا يمنح عليها المصرف فوائد.(Bessis,2015:39)
- 2-ودائع التوفير . تقوم المصارف بفتح هذا النوع من الودائع في الدول النامية والتي تناسب صغار المودعين الذين لا يودعون الا ما تبقى من دخولهم بعد تغطية نفقاتهم الخاصة بمعيشتهم، ولا يتقاضون عليها فوائد كبيرة، ويمكن السحب والاياداع منها بشروط ميسرة وتناسب حجم الاموال المودعة و لا يتجاوز حدود معينة، وتمتاز بصفة ادخارية وتزداد باستمرار خاصة في السنوات التي ترتفع فيها دخول المودعين . (Aziz, 2021: 54)

3- الودائع الثابتة : ودائع التي لا يمكن سحبها أو جزء منها بنفس السهولة الا بعد انتهاء المدة المتفق عليها بين المصرف والمودع وتزيد الفائدة التي يحصل عليها المودع كلما طال بقاء الوديعة في المصرف .

(Al-Barzanji, 2014: 28)

4- شهادات الايداع : مبالغ مودعة تتميز بفائدة عالية وتتضمن دخل ثابت للمودع في تاريخ استحقاقها ويمكن بيعها لشخص اخر قبل حلول اجلها او نقل ملكيتها قبل حلول موعد استحقاقها الى شخص اخر وتختلف عن سندات الدين الطويل من حيث المبلغ والمدة التي تحدد من قبل المودع وليس المصرف . (Al-Sheikhly, 2020: 4)

ب- الاموال المقرضة (Borrowed funds) : تأخذ اشكال مختلفة باختلاف المصدر وتعتمد المصارف التجارية في بعض مواردها على الاقتراض من المصارف المحلية او الاجنبية او من البنك المركزي العراقي ويختلف هذا المصدر للتمويل من مصرف الى اخر وفقاً لخصائص النظام المصرفي السائد في الدولة وعلاقة المصارف في ما بينها خاصة اذا كانت المصارف محلية وفروع لمصارف أجنبية ويميز هذا النوع من التمويل عدم خضوعه لمتطلبات الاحتياطي القانوني وبالتالي فإن القوة الاستثمارية تعادل قيمة القرض نفسه . (Abdullah, Al-Trad, 2006: 86)

ت- مصادر تمويل اخرى (Other funding sources) : هي اموال لا تشكل مجموعها حجماً كبيراً إذ ما تمت مقارنتها مع مصادر التمويل الرئيسية في المصارف التجارية وتمتاز بعدم الاستقرار وتكون صغيرة الحجم وتؤثر على سياسة المصرف الاستثمارية إذ تستخدم هذه الاموال في المصارف لقياس ما يملكه المالكون واصحاب المصارف من ثروات مالية تستثمر في هذه المصارف (Al-Alaq, 2008 : 64)

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي : Factors affecting the financing structure

هناك العديد من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الهيكل التمويلي نوجز منها ما يأتي :

1- التضخم : يعرف التضخم التغير النسبي في الاسعار (Muthama,C,Mbaluka,p,2013: 44) أو "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع المتاحة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق" (Al-Hasnawi, 2018: 76) إذ يشير غالباً الى أداء الحكومة في الاقتصاد ويفصح عن مدى استقرار العملة المحلية كما أن ارتفاع مستويات التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الاوضاع الاقتصادية المستقبلية للدولة مما يؤثر على قرارات التمويل والاستثمار .

2- سعر الفائدة : تتغير القيمة السوقية للاسهم نتيجة تغير أسعار الفائدة ويلعب سعر الفائدة دوراً جوهرياً في قرارات الاستثمار في المصارف في الاسهم العادية للمصارف التجارية ، عند ارتفاع اسعار الفائدة تميل أسعار الاسهم في السوق المالي الى الانخفاض ويعزى ذلك الى تواجده المستثمرين الى ايداع اموالهم في المصارف التجارية على الودائع فان المستثمرين سوف يتجهون لشراء الاوراق المالية كالاسهم العادية بهدف الربح (Permata&ALKAF,2020:64)

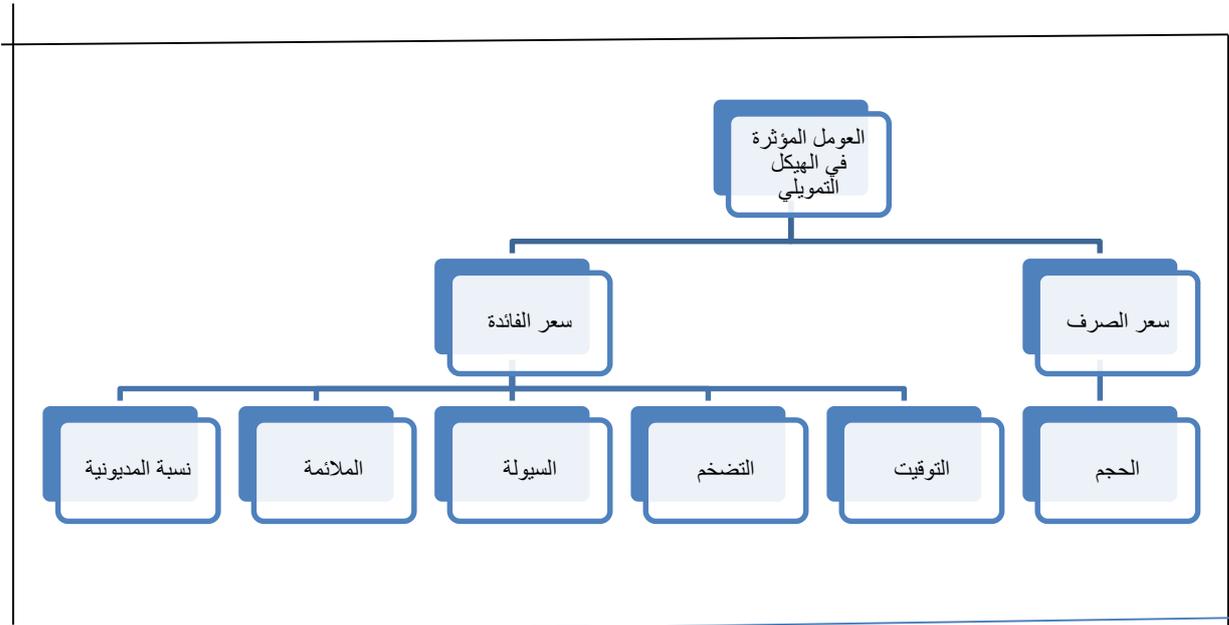
3- الحجم : فالمصارف كبيرة الحجم تولد أداء متميز ، لان لديه القدرة على استخدام وفورات الحجم، والقدرة على تنظيم انشطتها بكفاءة كبيرة كونها أكثر ثقة من قبل المستثمرين (Margritis&psillaki,2010:632) كما ان كبر حجم المصارف من الممكن أن يكون له تأثير كبير على أداء المصرف إذ تسطيع الحصول على أفضل صفقات سواء في سوق المال أو أسواق عناصر الانتاج الاخرى (Abdullah&Tusoy,2019: 398)

4- السيولة : السيولة لها اثر مزدوج على الهيكل التمويلي قد تكون العلاقة بين السيولة ونسبة الديون ايجابية او سلبية نلاحظ فالمصارف التي لديها سيولة عالية لها القدرة على الوفاء بالتزامات قصيرة الاجل ويسهل عليها الاقتراض و يسمح لنا هذا المتغير بتقييم القدرة المالية للمصارف على مقابلة التزاماتها قصيرة الاجل عليها الاقتراض و يسمح لنا هذا المتغير بتقييم القدرة المالية للمصارف على مقابلة التزاماتها قصيرة الاجل عند تاريخ استحقاقها (Schlash et al., 2008:60)

5- الملاءمة : يقصد بالملاءمة التوافق بين أنواع الاموال المستخدمة لطبيعة الموجودات ،التي ستقوم هذه الاموال بتمويلها ، أي من الاموال التي تحصل عليها المصارف إذ يجب أن تكون مناسبة لأنواع الموجودات المستخدمة ومناسبة مع طبيعتها.

(Karajah, et al., 2006: 109)

- 6- نسبة المديونية : يهتم المصرف في حالة التمويل الطويل الأجل بمعرفة مدى قدرة الأموال الخاصة للمصارف على تغطية الديون المتوسطة الأجل ، الطويلة الأجل بما فيها القروض محل الدراسة وهو ما يعطي، المصارف فكرة عن مساهمة أصحاب المصارف في تمويل نشاطهم وعن مدى اهتمامهم بنجاح المصرف (Malha, 2012: 120)
- 7- - التوقيت: للتوقيت أهمية كبيرة خاصة في وقتنا الحاضر بسبب التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على الاسواق التي تقوم بطرح الاسهم والسندات وتستطيع المصارف القوية في بعض الفترات ان تطرح سندات يمكن تسويقها بسهولة ويصعب ذلك على المصارف الضعيفة بينما في فترات معينة يمكن ان تطرح سندات وتبيعها بتكلفة مقبولة ويعمل المدير المالي على ايجاد الفترة او الزمن المناسب لطرح النوع المناسب من الاوراق المالية . (Tawfiq, 2013: 307)
- 8- سعر الصرف : يعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدة واحدة من النقد الأجنبي معبراً عنه بوحدة نقدية من العملة المحلية وتبين أهمية هذا العامل بوصفه ، أحد العوامل المؤثرة في الاسواق المالية كونه أحد محددات النشاط الاقتصادي فان أي تقلب في أسعار الصرف سوف يلقي بظلاله على القيمة السوقية للاسهم . (Al-Ghazali, 2021:45) وتوصلت الباحثة ان كل العوامل التي شملت كل من الودائع ، وحجم المؤسسة ، نسبة المديونية ، الفائدة ، وسعر الصرف لها اثر كبير على المؤسسة قلة جذب الودائع والاستدانة من الغير وارتفاع سعر الفائدة او تغير سعر الصرف له أثر على العائد وقد يشكل مخاطرة للمؤسسة كذلك تختلف المؤسسات الواحدة عن الاخرى حسب طبيعة نشاطه .



شكل (1) العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة

رابعاً: مفهوم قرارات الاستثمار : The concept of investment decisions تعد قرارات الاستثمار أحد واصعب القرارات وأكثرها حساسية، التي تواجه المستثمرين مهما كان شكل هذا القرار سواء كان هذا القرار يتخذ على تخصيص لموارد جديدة ، أو مشروع بحث وتطوير ،برنامج تسويق ، رأس مال عامل إضافي ، أو الاستثمار في أداة مالية . وتكمن هذه الصعوبة كون أن مثل هذه الاستثمارات يتطلب أموالاً ضخمة خلال وقت معين ، هذا من جهة ومن جهة أخرى عند اتخاذ القرار وطبق يصبح من الصعب التخلي او العدول عليه ، وقد يحمل المؤسسة خسائر، ومن الضروري أن يكون القرار الاستثماري سليماً ومستنداً على أسس رصينة بغرض حماية

الموارد النادرة وعدم تبديدها ، وأن نجاح المؤسسة في المستقبل يعتمد على قرارات الاستثمار التي تتخذ في الحاضر ، لذلك فإن قرارات الاستثمار تعد وسيلة في الصنع والترشيد ويعد القرار الاستثماري هو أحد الركائز المهمة التي تعتمد عليها في الكشف عن مدى نجاح الاستثمارات وقد عرف قرار الاستثمار بأنه القرار الذي ينصب أهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها ، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الاموال عند توظيفها. (Faris, Reema, 2018: 635)

خامساً: أهداف القرار الاستثماري investment decision objectives

يعد القرار الاستثماري من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة في المصارف ويسعى القرار الاستثمار الى تحقيق العديد من الاهداف أهمها (Kidawy, 2009: 83).

- 1-المساهمة في تحقيق العائد والربحية يؤدي بدوره الى استمرارية المشروع
- 2-التفكير الدائم باختيار أفضل البدائل الاستثمارية.
- 3-البحث عن أفضل السبل للحفاظ على رأس مال المشروع من خلال عملية الاستثمار .
- 4-توفير السيولة اللازمة لضمان مواجهة الظروف الطارئة والواجبات المفروضة على القرار الاستثماري

سادساً: أنواع المستثمرين Types of investors

هناك ثلاثة أنواع من المستثمرين

- 1-المستثمر المتحفظ و يُعطي الاولوية لعنصر الامان .
- 2-المستثمر المضارب و يُعطي الاولوية لعنصر الربحية .
- 3-المستثمر المتوازن ويكون أكثر عقلانية ويوازن بين العائد والمخاطرة (Ansari, 2019: 9).

3. الجانب العملي

أولاً: نبذة تعريفية بعينة البحث

1-مصرف الأهلي العراقي: تأسس المصرف العراقي الاهلي بموجب اجازة التأسيس المرقمة (م.ش/5802) بتاريخ (1995/2/1) برأسمال قدره (400) مليون دينار عراقي وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ (1995/4/8) على ممارسته للصيرفة كمصرف استثمار باسم (المصرف الاهلي العراقي للاستثمار والتمويل الزراعي)، وبتاريخ (1995/4/8) باشر المصرف بمزاولة أعماله ،وبتاريخ (1998 /1 /25) سمح البنك المركزي العراقي للمصارف الاستثمارية بتعديل عقود تأسيسها لتمكينها من ممارسة الصيرفة الشاملة بناءً عليه أتخذ مجلس ادارة المصرف بتاريخ (1998 /1/25) قرار تعديل عقد التأسيس ليشمل ممارسة الصيرفة الشاملة وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على التعديل بكتابه المؤرخ في (1998/10/1) وبلغ عدد فروع (13) فرعاً، وبرأسمال مقداره (250) مليار دينار الشكل الاتي يوضح رأسمال مصرف الاهلي العراقي من (2011-2020) . أهم الأهداف التي يسعى المصرف الى تحقيقها

- 1-تعزيز وتطوير المزايا التنافسية للمنتجات والخدمات المصرفية .
- 2-تطوير النية التحتية للخدمات المصرفية الالكترونية .
- 3- تطوير خدمات دفع الرواتب لما لها من أهمية كبيرة في خدمة المجتمع العراقي .
- 4-تعزيز خدمات السداد الالكتروني سواء عن طريق البطاقات الائتمانية أو المدفوعة مسبقاً.
- 5-يسعى المصرف الى زيادة قاعدة عملائه والوصول إلى أكبر عدد من العملاء من خلال الانتشار الجغرافي لفروعه لتغطية كافة محافظات العراق .

2- مصرف الائتمان العراقي: تأسس مصرف الائتمان العراقي في سنة (1998)، برأسمال قدره (200) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/6615)، بتاريخ (1998/7/25)، وأجازة ممارسة صيرفة في (1998/10/6)، وتمكن من فتح أبوابه للعمل المصرفي بتاريخ (1998/10/14)، وقد بلغ عدد فروع (5)، وبرأسمال مقداره (250) مليار دينار عراقي لغاية (2020/12/31). الشكل الاتي يوضح رأسمال مصرف الائتمان العراقي من (2011-2020) أهم الأهداف التي يسعى المصرف الى تحقيقها .

1- الربحية : يسعى المصرف الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية التي يتقاضاها نتيجة الخدمات التي يقدمها إضافة إلى ما يحققه من عوائد العملة الأجنبية وعوائد الإستثمار .

2- يسعى المصرف الى تحقيق الأرباح ترافقه إجراءات تضمن عدم المخاطرة غير المحسوبة وتوفير السيولة للمودعين والوفاء بكل التزاماته تجاههم ببسر وسهولة .

3- يحرص المصرف على توفير أكبر قدر ممكن من الأمان وذلك من خلال تجنب الدخول في المشروعات والاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة

ثانياً: مؤشرات هيكل التمويل: تتناول الباحثة تحليل هيكل التمويل باعتماد مؤشرات الهيكل التمويلي ولكل مصرف من المصارف عينة البحث وتتمثل مؤشرات الهيكل التمويلي بالنسب الاتية:

1- نسبة حق الملكية الى أجمالي الموجودات * 100

2- نسبة الودائع الى أجمالي المطلوبات * 100

3- نسبة القروض الى أجمالي الموجودات * 100

4- نسبة أجمالي الديون الى حق الملكية * 100

مصرف الاهلي العراقي

1- نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات $\times 100 \dots\dots (1)$

يتكون الهيكل التمويلي للمصرف من مصادر تمويل قصيرة الاجل ومصادر تمويل طويلة الاجل، وتتكون مصادر التمويل قصيرة الاجل من الودائع بمختلف أنواعها والتخصيصات والدائنون، اما مصادر التمويل طويلة الاجل فتتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات. ويتكون اجمالي الموجودات من الموجودات المتداولة للمصرف والموجودات الثابتة للمصرف. وبين جدول (1) نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات بمعنى نسبة اجمالي الاستثمار الذي تم تمويله من حق الملكية المتمثل بالأموال المملوكة فقط وقد بلغت أعلى نسبة في عام (2011) والبالغة (57.086%) وهذا يعني تمويل اجمالي الاستثمارات من مصادر تمويل خارجية بنسبة (42.914%) اي ان هيكلية التمويل المتمثلة بأجمالي المطلوبات قد تم استخدامها في مجموعة من الاستثمارات وبنسبة (42.914%) لعام (2011) وهذا يعني اعتماد المصرف على مصادر التمويل الداخلية في تمويل استثماراته وبشكل كبير.

جدول (1) نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات

النسبة %	اجمالي الموجودات	حق الملكية	السنوات
57.086%	184,664,516	105,416,986	2011
45.859%	337,248,547	154,660,445	2012
31.073%	542,405,926,120	168,541,167,966	2013
42.818%	615,235,071,804	263,429,187,282	2014
48.603%	535,764,591,305	260,396,326,552	2015
49.726%	578,847,033	287,838,883	2016
47.306%	603,980,329	285,719,322	2017
49.044%	525,757,058	257,849,745	2018

The impact of the financing structure on investment decisions

Applied research in a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2011-2020)

%40.556	632,802,650	256,641,507	2019
%34.395	893,964,966	307,483,051	2020
%44.647			المعدل العام

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة للمصرف الاهلي ومخرجات برنامج Excel2010

ويتضح من الجدول (1) ان اعلى نسبة لحق الملكية الى اجمالي الموجودات كانت في سنة (2011) وقد بلغت النسبة (57.086%)، اما ادنى نسبة قد سجلت في سنة (2013) وقد بلغت النسبة (31.073%).

2 - نسبة الودائع الى اجمالي المطلوبات *100....(2).

يبين الجدول (2) حجم الودائع الى اجمالي المطلوبات وقد بلغت أعلى نسبة في عام (2019) والبالغة (90.728%) كما يتضح من الجدول (2) زيادة حجم الودائع للأعوام (2013-2014-2015) ثم انخفاضه وارتفاعه في عام (2020)، ان زيادة حجم الودائع يتيح للمصرف امكانية الاستثمار بشكل اكبر وعلية يبين الجدول (2) نسبة الاستثمار الى الودائع اي مدى استخدام المصرف للمبالغ المودعة لديه والتي يفترض استثمارها.

جدول (2) نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي المطلوبات

النسبة %	اجمالي المطلوبات	مجموع الودائع	السنوات
%41.004	184,664,516	75,720,087	2011
%45.912	337,248,547	154,837,515	2012
%66.432	542,405,926,120	360,328,792,951	2013
%54.838	615,235,071,804	337,379,957,077	2014
%51.621	535,764,591,305	276,565,700,083	2015
%55.674	291,008,150	162,017,067	2016
%3.733	318,261,007	11,881,639	2017
%71.193	267,907,313	190,731,969	2018
%90.728	276,162,143	250,557,013	2019
%71.483	586,481,915	419,234,818	2020
%55.262			المعدل العام

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة للمصرف الاهلي ومخرجات برنامج Excel2010

جدول (3) نسبة الاستثمارات الى اجمالي الودائع

النسبة %	الودائع	الاستثمارات	السنوات
% 21.574	75,720,087	16,335,759	2011
%1.255	154,837,515	1,943,512	2012
%8.865	360,328,792,951	31,941,352,833	2013
%4.092	337,379,957,077	13,805,967,277	2014
%0.919	276,565,700,083	2,542,082,924	2015
%1.574	162,017,067	2,549,819	2016
%21.202	11,881,639	2,519,110	2017
% -15.072	190,731,969	(28,746,839)	2018
% -16.148	250,557,013	(40,458,893)	2019
% -5.303	419,234,818	(22,231,438)	2020
%8.497			المعدل العام

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة للمصرف الاهلي ومخرجات برنامج Excel2010

الجدول (3) حجم الاستثمار الذي تم تحويله من الأموال المودعة لدى المصرف وقد تراوحت هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض وقد بلغت أعلى نسبة في عام (2011) والبالغة (21.574%) وكانت أدنى نسبة الاستثمارات من اجمالي الودائع في عام (2020)

اذ بلغت (5.303-%) وأن انخفاض النسبة يعد مؤشر إلى مخاوف المصرف على أستثمار الودائع لحرصه على المبالغ المودعة وعملاء المصرف .

3- نسبة القروض الى اجمالي المطلوبات *100....(3)

تقيس هذه النسبة المخاطر الائتمانية من خلال قسمة القروض على اجمالي الموجودات اذ يمثل ارتفاع نسبة القروض ارتفاع المخاطر الائتمانية للمصرف وانخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر الائتمانية للمصرف.

جدول (4) نسبة القروض الى اجمالي الموجودات

السنوات	القروض	اجمالي الموجودات	النسبة%
2011	-	184,664,516	-
2012	-	337,248,547	-
2013	-	542,405,926,120	-
2014	-	615,235,071,804	-
2015	1,000,000	535,764,591,305	0.000
2016	1,800,000	578,847,033	0.311%
2017	3,200,000	603,980,329	0.530%
2018	5,200,000	525,757,058	0.989%
2019	17,042,850	632,802,650	2.693%
2020	66,305,074	893,964,966	7.417%
المعدل العام			1.194%

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة للمصرف الاهلي برنامج Excel2010

يتضح من الجدول رقم (4) نتائج نسبة القروض الى اجمالي الموجودات خلال سنوات البحث وكانت اعلى نسبة في سنة (2020) اذ بلغت (7.417%) اذ يدل ان المصرف كان اكثر تعرض للمخاطرة الائتمانية من بين سنوات البحث اما ادنى نسبة كانت قد سجلت في سنة (2015) اذ بلغت (0.000%) وان انخفاض النسبة في هذه السنة يدل على انخفاض المخاطر الائتمانية للمصرف.

4- نسبة اجمالي الديون الى حقوق الملكية = نسبة اجمالي الديون الى حقوق الملكية *100....(4)

تعد أكثر النسب استخداماً في التحليل المالي وتبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على استخدام أموال الغير في العمليات المصرفية والاستثمارية والعمليات الأخرى مقارنة بأموال الملاك في المصرف وتقيس نسبة التمويل الخارجي الى التمويل الداخلي وكلما اعتمد المصرف أكثر على الديون والاقتراض في تمويل أصوله الأمر الذي من قدرته على الحصول على الائتمان في المستقبل، أذ يفرض شروطاً إضافية للحصول على القروض ويتم قياس هذه النسبة من خلال قسمة اجمالي الديون على اجمالي حق الملكية أذ تعد مؤشر جيد من أجل تقييم كفاءة ادارة المصرف وسياساتها أذ يدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة المصرف في استقطاب اموال الغير بجميع أنواعها، وانخفاض هذه النسبة يدل على ضعف قدرة المصرف في استقطاب اموال الغير. وعند تحليل نسبة الديون الى حقوق الملكية، يبين الجدول (5) نسبة اجمالي الديون الى حقوق الملكية وقد بلغت أعلى نسبة بلغت (321.824%) في سنوات البحث (2013) وبما ان هذه النسب مرتفعة يدل على اعتماد المصرف على الاقتراض في تمويل موجوداتها وبالتالي زيادة المخاطر وزيادة خطر عدم السداد اما أقل نسبة فقد بلغت (101.105%) كانت في سنة (2016) ويدل هذا على انخفاض نسبة المخاطر في المصرف واعتمادها على حقوق المساهمين في تمويل موجوداتها.

جدول (5) نسبة إجمالي الديون الى حقوق الملكية

النسبة %	حق الملكية	إجمالي الديون	السنوات
175.175%	105,416,986	184,664,516	2011
218.05%	154,660,445	337,248,547	2012
321.824%	168,541,167,966	542,405,926,120	2013
233.549%	263,429,187,282	615,235,071,804	2014
205.829%	260,396,326,552	535,764,591,305	2015
101.105%	287,838,883	291,008,150	2016
111.389%	285,719,322	318,261,007	2017
103.901%	257,849,745	267,907,313	2018
107.606%	256,641,507	276,162,143	2019
190.737%	307,483,051	586,481,915	2020
176.917%			المعدل العام

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة للمصرف الاهلي برنامج Excel2010

ثالثاً: مؤشرات القرار الاستثماري. هناك عدة مؤشرات لقرارات الاستثمار ومن أهم هذه المؤشرات هي (مؤشرات نسب السيولة) وكما مبين في أدناه:

مؤشر السيولة: هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المصارف على الالتزام بالسداد مما لديها من نقدية وتعد مؤشرات السيولة من الاهمية بمكان للإدارة المصرفية، المودعين، الملاك والمقرضين إذ يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون بشكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من قبل المودعين قد يعجز المصرف عن مواجهته فيما اذا توسع في سياسات الاستثمار و الاقراض وتعد السيولة من اهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف بصورة عامة فان مجرد اشاعة عدم توفر سيولة في المصرف كفيلة بان تفقد ثقة المودعين مما يؤدي الى افلاس المصرف بعد سحب المودعين ودائعهم ومن ابرز مؤشرات السيولة هي (Al-Serafi, 2006: 318):

1- نسبة الاحتياطي القانوني:

نسبة الاحتياطي القانوني = (الارصدة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع) × 100..... (5)

تتمثل نسبة الاحتياطي القانوني في المصرف بالاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي، ويتمثل إجمالي الودائع بمجموع الودائع بمختلف أنواعها (الجارية، والتوفير، والثابتة، والودائع لأجل) وان هذه النسبة هي نسبة يحددها البنك المركزي العراقي بنسبة مئوية يلزم فيها المصارف بتوابعها في البنك المركزي العراقي وتعتبر كضمان لودائع المودعين في المصرف، ويبين الجدول (6) نتائج تحليل نسبة الاحتياطي القانوني لمصرف الاهلي العراقي وفي السلسلة الزمنية المحددة في البحث، ويبين الجدول ايضاً المعدل العام للسنوات المعتمدة لنسبة السيولة في مصرف الاهلي العراقي وكالاتي.

جدول (6) نسبة الاحتياطي القانوني

النسبة %	إجمالي الودائع	الارصدة لدى البنك المركزي	السنوات
10.325%	75,720,087	7,817,900	2011
9.126%	154,837,515	14,130,744	2012
8.161%	360,328,792,951	29,407,791,534	2013
10.017%	337,379,957,077	33,795,350,864	2014
0.010%	276,565,700,083	27,384,488	2015
3.525%	162,017,067	5,711,555	2016
18.664%	11,881,639	2,217,632	2017

The impact of the financing structure on investment decisions

Applied research in a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2011-2020)

%2.699	190,731,969	5,146,973	2018
%12.093	250,557,013	30,299,858	2019
%15.322	419,234,818	64,233,242	2020
%8.994			المعدل العام

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة للمصرف الاهلي ومخرجات برنامج Excel2010

أظهرت نتائج التحليل أن نسبة الاحتياطي القانوني في مصرف الاهلي العراقي متقاربة بين سنة وسنة أخرى إذ بلغت النسبة الأعلى في سنة 2017 إذ بلغت (18.664%)، أما النسبة الأدنى كانت في سنة 2015 إذ بلغت (0.010%).

2- مؤشر السيولة = إجمالي النقد / إجمالي الموجودات × 100.....(6)

تشير نسبة السيولة الى مجموع النقد في المصرف ومجموع النقد المستحق على المصارف، ويتمثل إجمالي الموجودات بمجموع الموجودات المتداولة ومجموع الموجودات الثابتة، ويشير هذا المؤشر الى قياس خطر السيولة من خلال النقد الذي في المصرف الى مجموع الموجودات في المصرف، إذ حدد البنك المركزي العراقي نسبة النقد في المصرف (30%) من إجمالي الموجودات. وذلك من اجل عدم تعرض المصرف الى مخاطر السيولة، ويبين الجدول (7) نتائج تحليل نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات لمصرف الاهلي العراقي، وفي السلسلة الزمنية المحددة في البحث. ويبين البحث ايضاً المعدل العام للسنوات المعتمدة لنسبة النقدية الى إجمالي الموجودات في مصرف الاهلي العراقي، وكالاتي.

جدول (7) نسبة السيولة

النسبة %	إجمالي الموجودات	إجمالي النقد	السنوات
%59.559	184,664,516	109,984,320	2011
%76.396	337,248,547	257,644,127	2012
%70.710	542,405,926,120	383,537,079,842	2013
%66.596	615,235,071,804	409,722,066,297	2014
%58.134	535,764,591,305	311,459,570,511	2015
%63.521	578,847,033	367,688,219	2016
%66.144	603,980,329	399,496,647	2017
%71.983	525,757,058	378,455,143	2018
%56.136	632,802,650	355,227,378	2019
%49.344	893,964,966	441,117,429	2020
%63.852			المعدل العام

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة للمصرف الاهلي ومخرجات برنامج Excel2010

أظهرت نتائج التحليل أن نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات في مصرف بغداد تتفاوت من سنة الى سنة أخرى إذ بلغت النسبة الاعلى في سنة (2012) وكانت (76.396%)، أما النسبة الأقل في سنة (2020) إذ بلغت (49.344%)، علماً ان المصرف في وضع آمن من مخاطر السيولة المحتمل ان يتعرض لها المصرف.

مصرف الائتمان

رابعاً: مؤشرات هيكل التمويل : تتناول الباحثة تحليل هيكل التمويل باعتماد مؤشرات الهيكل التمويلي ولكل مصرف من المصارف عينة البحث وتتمثل مؤشرات الهيكل التمويلي بالنسب الاتية:

أولاً- نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات * 100

ثانياً- نسبة الودائع الى إجمالي المطلوبات * 100

ثالثاً- نسبة القروض الى إجمالي الموجودات * 100

رابعاً- نسبة إجمالي الديون الى حق الملكية * 100

1- نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات * 100 ... 1

يتكون الهيكل التمويلي للمصرف من مصادر تمويل قصيرة الاجل ومصادر تمويل طويلة الاجل، وتتكون مصادر التمويل قصيرة الاجل من الودائع بمختلف أنواعها والتخصيصات والدائنون، اما مصادر التمويل طويلة الاجل فتتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات. ويتكون إجمالي الموجودات من الموجودات المتداولة للمصرف والموجودات الثابتة للمصرف. وبين جدول (8) نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات بمعنى ان إجمالي الاستثمارات قد تم تمويله من حق الملكية المتمثل بالأموال المملوكة فقط، وقد بلغت أعلى نسبة في عام (2017) والبالغة (66.184%) وهذا يعني تمويل إجمالي الاستثمارات من مصادر تمويل خارجية بنسبة (33.816%) اي ان هيكلية التمويل المتمثلة بإجمالي المطلوبات قد تم استخدامها في مجموعة من الاستثمارات وبنسبة (33.816%) لعام (2017) وهذا يعني اعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجية في تمويل استثماراته وبشكل كبير.

جدول (8) نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات

السنة	حق الملكية	إجمالي الموجودات	النسبة %
2011	151,965,487	444,122,919	34.217%
2012	175,547,483	561,579,222	31.260%
2013	197,079,367	602,995,583	32.683%
2014	290,171,143	625,187,059	46.413%
2015	301,809,851	618,517,645	48.796%
2016	306,815,200	513,382,999	59.763%
2017	315,456,738	476,638,010	66.184%
2018	313,498,305	497,697,366	62.990%
2019	297,126,650	522,536,851	56.862%
2020	293,699,445	527,045,441	55.726%
المعدل العام			49.489%

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة لمصرف الائتمان ومخرجات برنامج Excel2010

ويتضح من الجدول (8) ان أعلى نسبة لحق الملكية الى إجمالي الموجودات كانت في سنة (2017) وقد بلغت النسبة (66.184%)، اما ادنى نسبة قد سجلت في سنة (2012) وقد بلغت النسبة (33.260%).

2- نسبة إجمالي الودائع الى إجمالي المطلوبات × 100 ... 2

بين الجدول (9) حجم الودائع الى إجمالي المطلوبات وقد بلغت أعلى نسبة في عام (2020) والبالغة (93.210%) كما يتضح من الجدول (9) زيادة حجم الودائع للأعوام (2017-2018-2019) ثم انخفاضه وارتفاعه في بداية السنوات وان زيادة حجم الودائع يتيح للمصرف امكانية الاستثمار بشكل اكبر وعلية يبين الجدول (10) نسبة الاستثمار الى الودائع اي مدى استخدام المصرف للمبالغ المودعة لديه والتي يفترض استثمارها لتحقيق الربح.

The impact of the financing structure on investment decisions

Applied research in a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2011-2020)

جدول (9) نسبة أجمالي الودائع الى أجمالي المطلوبات

السنة	أجمالي الودائع	أجمالي المطلوبات	النسبة%
2011	261,062,827	444,122,919	58.782%
2012	354,914,757	561,579,222	63.199%
2013	380,529,864	602,995,583	63.107%
2014	311,749,827	625,187,059	49.865%
2015	162,043,183	311,048,728	52.096%
2016	179,282,330	206,567,799	86.791%
2017	144,170,024	161,181,272	89.446%
2018	162,366,285	184,196,061	88.149%
2019	208,358,810	225,410,202	92.435%
2020	217,501,732	233,345,996	93.210%
المعدل العام			73.708%

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة لمصرف الائتمان ومخرجات برنامج Excel2010

جدول (10) نسبة استثمارات قصيرة الاجل الى نسبة أجمالي الودائع

السنة	أجمالي استثمارات قصيرة الاجل	أجمالي الودائع	النسبة%
2011	226,294,788	261,062,827	86.682%
2012	359,114,788	354,914,757	101.183%
2013	391,570,000	380,529,864	102.901%
2014	408,720,000	311,749,827	131.105%
2015	306,640,000	162,043,183	189.234%
2016	330,375,346	179,282,330	184.277%
2017	-	144,170,024	-
2018	-	162,366,285	-
2019	-	208,358,810	-
2020	-	217,501,732	-
المعدل العام			79.538%

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة لمصرف الائتمان ومخرجات برنامج Excel2010

يتضح من الجدول (10) حجم الاستثمار الذي تم تحويله من الأموال المودعة لدى المصرف وقد تراوحت هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض وقد بلغت أعلى نسبة في عام (2015) وبالبالغة (189.234%) وكانت أدنى نسبة الاستثمارات من أجمالي الودائع في عام (2011) اذ بلغت (86.682%) وأن انخفاض النسبة يعد مؤشر إلى مخاوف المصرف على استثمار الودائع لحرصه على المبالغ المودعة وعملاء المصرف .

3- نسبة القروض الى أجمالي الموجودات $100 \times \dots 3$

تقيس هذه النسبة المخاطر الائتمانية من خلال قسمة القروض الى اجمالي الموجودات اذ يمثل ارتفاع نسبة القروض ارتفاع المخاطر الائتمانية للمصرف وانخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر الائتمانية للمصرف .

جدول (11) نسبة القروض الى أجمالي الموجودات

السنة	أجمالي القروض	أجمالي الموجودات	النسبة
2011	-	444,122,919	-
2012	-	561,579,222	-
2013	-	602,995,583	-
2014	-	625,187,059	-
2015	-	618,517,645	-
2016	-	513,382,999	-

The impact of the financing structure on investment decisions

Applied research in a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2011-2020)

-	476,638,010	-	2017
-	497,697,366	-	2018
-	522,536,851	-	2019
-	527,045,441	-	2020
-			المعدل العام

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة لمصرف الائتمان ومخرجات برنامج Excel2010

يتضح من الجدول رقم (11) ان مصرف الائتمان لا يمتلك أي قروض لتوظيفها واستثمارها لتحقيق العوائد المناسبة له وذلك خلال مدة البحث.

4-نسبة أجمالي الديون الى حقوق الملكية *100...4

تعد أكثر النسب استخداماً في التحليل المالي وتبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على استخدام أموال الغير في العمليات المصرفية والاستثمارية والعمليات الأخرى مقارنة بأموال الملاك في المصرف وتقيس نسبة التمويل الخارجي الى التمويل الداخلي وكلما اعتماد المصرف أكثر على الديون والاقتراض في تمويل أصوله الأمر الذي من قدرته على الحصول على الائتمان في المستقبل ، أذ يفرض شروطاً إضافية للحصول على القروض ويتم قياس هذه النسبة من خلال قسمة أجمالي الديون على أجمالي حق الملكية أذ تعد مؤشر جيد من أجل تقييم كفاءة ادارة المصرف وسياساتها أذ يدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة المصرف في استقطاب اموال الغير بجميع أنواعها ، وانخفاض هذه النسبة يدل على ضعف قدرة المصرف في استقطاب اموال الغير . وعند تحليل نسبة الديون الى حقوق الملكية يبين الجدول (12) نسبة أجمالي الديون الى حقوق الملكية وقد بلغت أعلى نسبة بلغت (319.902%) في سنوات البحث (2012) وبما ان هذه النسب مرتفعة يدل على اعتماد المصرف على الاقتراض في تمويل موجوداتها وبالتالي زيادة المخاطر وزيادة خطر عدم السداد اما أقل نسبة فقد بلغت (51.095%) كانت في سنة (2017) ويدل هذا على انخفاض نسبة المخاطر في المصرف واعتمادها على حقوق المساهمين في تمويل موجوداتها .

جدول (12)نسبة أجمالي الى حقوق الملكية

النسبة %	حق الملكية	أجمالي الديون	السنوات
292.252%	151,965,487	444,122,919	2011
319.902%	175,547,483	561,579,222	2012
305.966%	197,079,367	602,995,583	2013
215.455%	290,171,143	625,187,059	2014
154.130%	301,809,851	311,048,728	2015
99.880%	306,815,200	206,567,799	2016
51.095%	315,456,738	161,181,272	2017
86.275%	313,498,305	184,196,061	2018
75.863%	297,126,650	225,410,202	2019
79.450%	293,699,445	233,345,996	2020
168.037%			المعدل العام

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة لمصرف الائتمان ومخرجات برنامج Excel2010

خامساً: مؤشرات القرار الاستثماري. هناك عدة مؤشرات لقرارات الاستثمار ومن أهم هذه المؤشرات هي (مؤشرات نسب السيولة) وكما مبين في أدناه :

مؤشر السيولة: هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المصارف على الالتزام بالسداد مما لديها من نقدية وتعد مؤشرات السيولة من الأهمية بمكان للإدارة المصرفية، المودعين، الملاك والمقرضين إذ يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون بشكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من قبل المودعين قد يعجز المصرف عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الاستثمار و الاقراض وتعد السيولة من اهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف بصورة عامة فان مجرد اشاعة عدم توفر سيولة في المصرف كفيلا بان تقف ثقة المودعين مما يؤدي الى افلاس المصرف بعد سحب المودعين ودائعهم ومن ابرز مؤشرات السيولة هي (Al-Serafi, 2006: 318):

1- نسبة الاحتياطي القانوني:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الارصدة لدى البنك المركزي} / \text{أجمالي الودائع} \times 100}{5 \dots 100}$$

تتمثل نسبة الاحتياطي القانوني في المصرف بالاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي، ويتمثل اجمالي الودائع بمجموع الودائع بمختلف أنواعها (الجارية، والتوفير، والثابتة، والودائع لأجل) وان هذه النسبة هي نسبة يحددها البنك المركزي العراقي بنسبة مئوية يلزم فيها المصارف بتوديعها في البنك المركزي وتعتبر كضمان لودائع المودعين في المصرف. ويبين الجدول (13) نتائج تحليل نسبة الاحتياطي القانوني لمصرف الائتمان، وفي السلسلة الزمنية المحددة في البحث. ويبين الجدول ايضاً المعدل العام للسنوات المعتمدة لنسبة السيولة في مصرف الائتمان وكالاتي .

جدول (13) نسبة الاحتياطي القانوني

السنة	الاحتياطي القانوني	أجمالي الودائع	النسبة %
2011	28,343,253	261,062,827	10.857%
2012	40,658,940	354,914,757	11.456%
2013	43,790,423	380,529,864	11.508%
2014	53,510,158	311,749,827	17.164%
2015	36,785,385	162,043,183	22.701%
2016	50,814,656	179,282,330	0.028%
2017	25,004,551	144,170,024	17.344%
2018	26,204,137	162,366,285	16.139%
2019	27,882,703	208,358,810	13.382%
2020	31,219,563	217,501,732	14.354%
المعدل العام			13.493%

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة لمصرف الائتمان ومخرجات برنامج Excel2010

أظهرت نتائج التحليل أن نسبة الاحتياطي القانوني في مصرف الائتمان متقاربة نوعاً ما بين سنة وسنة أخرى، إذ بلغت النسبة الأعلى في سنة (2015) إذ بلغت (22.701%)، أما النسبة الأدنى كانت في سنة (2016) إذ بلغت (0.028%).

2- مؤشر السيولة = أجمالي النقد / اجمالي الموجودات $\times 100 \dots 6$

وتشير نسبة السيولة الى مجموع النقد في المصرف ومجموع النقد المستحق على المصارف، ويتمثل اجمالي الموجودات بمجموع الموجودات المتداولة ومجموع الموجودات الثابتة، ويشير هذا المؤشر الى قياس خطر السيولة من خلال النقد الذي في المصرف الى مجموع الموجودات في المصرف. إذ حدد البنك المركزي العراقي نسبة النقد في المصرف (30%) من اجمالي الموجودات. وذلك من اجل عدم تعرض المصرف الى مخاطر السيولة. ويبين الجدول (14) نتائج تحليل نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات لمصرف الائتمان وفي السلسلة الزمنية المحددة في البحث. ويبين البحث ايضاً المعدل العام للسنوات المعتمدة لنسبة النقدية الى اجمالي الموجودات في مصرف الائتمان وكالاتي:

The impact of the financing structure on investment decisions

Applied research in a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2011-2020)

جدول رقم (14) مؤشر السيولة

السنة	اجمالي النقدية	اجمالي الموجودات	نسبة السيولة %
2011	195,773,036	444,122,919	44.081%
2012	182,302,771	561,579,222	32.463%
2013	196,654,435	602,995,583	32.613%
2014	876,201,694	625,187,059	32.262%
2015	295,041,200	618,517,645	47.701%
2016	83,928,520	513,382,999	16.348%
2017	163,682,327	476,638,010	34.341%
2018	411,056,911	497,697,366	82.592%
2019	452,747,720	522,536,851	86.644%
2020	513,061,225	527,045,441	97.347%
المعدل العام			63.51%

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة لمصرف الائتمان ومخرجات برنامج Excel2010

نلاحظ من خلال الجدول (14) ان نسب السيولة في مصرف الخليج خلال سنوات عينة البحث كانت متقاربة بشكل كبير اذ حقق الاحتفاظ بالنسبة القانونية التي أوصى بها البنك المركزي العراقي وهي (30%) من اجمالي الموجودات كنسبة سيولة تحميه من مخاطر السيولة، الا في عام (2016) كانت نسبة السيولة منخفضة عن الحد القانوني .

سادساً : خلاصة العلاقات المالية بين مؤشرات هيكل التمويل وقرارات الاستثمار

تتضح خلاصة التحليل المالي في الجدول (15) والذي يضم التحليل على مستوى المعدلات الكلية انسب هيكل التمويل وقرارات الاستثمار لمصارف عينة البحث ولغرض تحقيق هدف البحث من خلال التعرف على تأثير أعلى معدلات تلك النسب وانعكاسها على قرارات الاستثمار وايضاح العلاقات على مستوى المعدلات الكلية لكل من مصرف الاهلي العراقي ومصرف الائتمان .

جدول (15) جدول المقارنة بين المؤشرات

سنوات	المؤشرات المعتمدة	مصرف الاهلي العراقي	لمصرف الائتمان
1	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات *100	44.647%	49.489%
2	نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي المطلوبات *100	55.262%	73.708%
3	نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى اجمالي الودائع *100	8.497%	79.538%
4	نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات *100	1.194%	0
5	نسبة اجمالي الديون الى حق الملكية *100	176.917%	168.027%
6	نسبة الاحتياط القانوني = الأرصدة لدى البنك / اجمالي الودائع *100	8.994%	13.493%
7	نسبة السيولة = اجمالي النقد / اجمالي الموجودات *100	63.852%	63.51%

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة لمصرف ومخرجات برنامج Excel2010

1- إذ يظهر الجدول (15) المعدلات الكلية لنسب حق الملكية الى اجمالي الموجودات والتي تمثل حجم التمويل الممتلك التي اعتمدها مصارف العينية في سياسية في تمويل موجوداتها اذ يظهر ان مصرف الائتمان حقق أعلى نسبة قد بلغت (49.489%) للمعدل الكلي ويدل هذا ان مصرف الائتمان لازال يتبنى سياسة تمويلية في استخدام جزء كبير من امواله في تمويل موجوداته دون الاعتماد على الديون بينما مصرف الاهلي العراقي سجل ادنى نسبة للمعدل الكلي وبلغت (44.647%) يدل هذا اعتماد المصرف على راس ماله .

2-نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي المطلوبات تظهر نتائج التحليل المالي للمطلوبات ومن خلال المقارنة بين المعدل الكلي لكل من المصارف عينة البحث يظهر ان مصرف الائتمان حقق أعلى نسبة بلغت (73.708%) هذا بين اعتماد مصرف الائتمان لازال يتبنى سياسة تمويلية باعتماد ه على الودائع بدرجة كبيرة في تمويل موجوداته دون الاعتماد على الديون اما ادنى نسبة كانت

- سجلها مصرف الاهلي العراقي وبلغت (55.262%) هذا يدل على ان مصرف الاهلي العراقي خفض مستوى عبر المودعين أو اعتمد على مصادر تمويل اخرى وبدرجة كبيرة في تمويل موجوداته .
- 3- نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى اجمالي الودائع تظهر نتائج التحليل المالي لكل من مصارف العينة خلال فترة البحث ان مصرف الائتمان حقق أعلى نسبة معدل كلي وقد بلغ (79.538%) اذ يدل ان مصرف الائتمان قادر على جذب الودائع بينما اقل معدل كلي حققه مصرف الاهلي العراقي بلغت (8.497%) يدل هذا على سوء إدارة المصرف .
- 4- نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات وبمقارنة هذه النسبة من خلال المعدل الكلي لكل من مصارف عينة البحث خلال فترة الدراسة ظهرت النتائج ان مصرف الاهلي العراقي حقق (1.194%) أعلى نسبة بالقروض من مصرف الائتمان واكثر عرضة للمخاطرة لأنه اعتمد على رأس ماله بينما مصرف الائتمان كان المعدل الكلي (صفر) هو اقل عرضه للخطر وترى الباحثة ان كلما زادت القروض كلما كان المصرف اكثر عرضة للخطر .
- 5- نسبة الديون الى حق الملكية من خلال فترة البحث لمصارف العينة وبالمقارنة بين المعدل الكلي لكل مصرف يظهر ان مصرف الاهلي العراقي حقق اعلى نسبة ديون قد بلغت (176.917%) هذا يدل قدرة المصرف على جذب الودائع بكافه انواعها والحصول على قروض خارجية بينما سجل مصرف الائتمان اقل معدل كلي وقد بلغ (168.037%) ويدل هذا على وجود ضعف في الادارة او تجنب استخدام اموال الغير بشكل كبير واعتماد المصرف على اموال الملاك في تسيير باقي نشاطاته .وترى الباحثة ان مصارف عينة كانت تمويل عملياتها المختلفة من خلال جذب الاموال من الزبائن والقدرة على الاقتراض في السنوات للفترة البحث ويعود ذلك الى قلة رؤوس الاموال بالدرجة الاولى بينما نجدها في السنوات الاخيرة كانت ضعيفة في تحقيق ذلك وبعد اتمام الزيادة في رؤوس اموالها حسب مقررات البنك المركزي العراقي لذا اتجهت المصارف التجارية لاجل الزيادة في رؤوس الاموال بدل الاموال الخارجية في تمويل استثماراتها.
- 6- نسبة الاحتياط القانوني تظهر نتائج التحليل المالي خلال فترة البحث لمصارف العينة وبالمقارنة المعدل الكلي لكل مصرف يظهر ان مصرف الائتمان هو اعلى مصرف وقد بلغت نسبة المعدل الكلي (13.439%) هو اكثر المصارف قدرة على خوض الاستثمارات وتحقيق الارباح واكثر المصارف امان والقدرة على الوفاء بالتزاماته بينما كان المعدل الكلي لمصرف الاهلي العراقي منخفض وقد بلغ (8.994%) شهد المصرف انخفاض بنقدية وعدم قدرته على سداد المطلوبات .
- 7- نسبة السيولة تظهر نتائج التحليل المالي خلال فترة البحث لمصارف العينة ومن خلال المقارنة بين المعدل الكلي لكل من مصارف العينة يلاحظ ان مصرف ان مصرف الاهلي العراقي حقق اعلى معدل كلي وقد بلغ (63.852%) مقارنة بمصرف الائتمان الذي بلغ معدل الكلي (63.51%) ترى الباحثة ان مصارف العينة كانت في السنوات الاولى للبحث على مستوى مقبول من السيولة اذ تمتلك ارصدة نقدية واحتياطيات واستثمارات كافية من اجل تغطية التزاماتها وارتفاع الارصدة في الاعوام الاخيرة نتيجة فائض وحاولت المصارف استثماره في استثمارات اخرى ذات عوائد منخفضة العائد ويبين هذا وجود مشكلة في تقدير حجم السيولة في المصارف الذي يفترض الاحتفاظ بيه .

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات :

- 1- يؤثر الهيكل التمويل على قرارات الاستثمار من خلال التنوع الأمثل للموارد المتاحة في المصارف التجارية على مختلف أشكال الأصول بشكل يوازن بين الاستثمار المناسب وتحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة المصرفية.
- 2- انخفاض احتياجات المصارف عينة الدراسة من الصناديق نتيجة احتفاظ معظم المصارف بفائض التدفقات النقدية، ويرجع ذلك إلى اتباع المصارف لسياسة استثمارية متحفظة فيما يتعلق بقرارات الاستثمار.

3- أظهرت نتائج التحليل المالي وجود تباين في فجوة التمويل في المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة، من مصرف لآخر ومن سنة إلى أخرى، مما يدل على عدم وجود قواعد ثابتة أو محددة بالنسبة للمصارف التجارية العراقية. هيكل التمويل.

ثانياً : التوصيات :

- 1- ضرورة اهتمام إدارة المصارف بالعلاقة بين الهيكل التمويلي والقرارات الاستثمارية، وذلك من خلال قيام إدارة المصارف بقياس متطلبات التمويل للمصارف وتحديد احتياجات المصرف من الأموال.
- 2- الاعتماد على الخبراء وذوي الخبرة في مجال التمويل في تحديد التمويل المناسب الذي يعتمد عليه المصرف.
- ج- التأكد من توفير سيولة كافية للمصارف العراقية بشكل مستمر لمراقبة عمليات السحب ومتطلبات العملاء وبما يتوافق مع التشريعات الصادرة عن البنك المركزي العراقي ، لا سيما أنها تعمل في بيئة بعيدة عن التنبؤ الواضح.

Sources

- 1- The annual report of the Al-Ahly Bank of Iraq for the (2011 to 2020) .
- 2- The annual report of the Credit Bank for the period (2011-2020).
- 3-Al-Musleh, Thamer Alwan, (2015), "An extensive study to evaluate investment decisions," 1st edition, Al-Yamama office, Bab Al-Mozazem, Baghdad – Iraq
- 4(-Hussein), Walid, (Khudair), Ibtihal Talib, Abdel Nasser, Alak Hafez, "Investment Decisions and the Factors Affecting their Rationalization in the Stock Market for Small Investors," Higher Diploma Thesis Equivalent to a Master's Degree, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 8, Issue 22, 2013.
- 5-Ismail, Haitham Abdel-Khalek, (Marzouk), Salam Idan, (2021), "The Role of Indebtedness Finance in Investment Decisions," Higher Diploma Thesis Equivalent to Master's, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Iraq.
- 6- KarunakarK,petra,Accounting and Finance for Managers ,Srups and sons,new Delhi,2016,p237.
- 7-Morsali, Naziha, (2018), "The Impact of the Financing Structure on Financial Performance in Commercial Banks in Algeria, a Comparative Study between a Group of Public Banks and Private Banks for the Period (2006-2015)", PhD thesis in Economics, Commercial and Management Sciences, Financial Studies Ghardaïa University.
- 8-Al-Khafaji, Hassanein Hamed Shaker, (2018), "Financing Decisions and Their Repercussions in the Market Value of Business Entities", an applied study in the industrial sector companies listed in the Iraqi Stock Exchange, Master Thesis, University of Karbala, College of Administration and Economics, Department of Business Administration, Karbala – Iraq
- 9-Al-Barzanji, Ahmed Fahmy Saeed, (2014), "Introduction to Finance and Investment," 1st Edition, Baghdad
- 10-Al-Tarsh, Al-Taher, (2010), "Banking techniques, a study in the methods of using money by banks, with reference to the Algerian experience," 7th edition, University Press Office, Algeria
- 11-Bessis, Joei, (2015), "Risk Management Banking, 14th ed, John Wiley, Sons, Ltd
- 12-Aziz, Amal Qahtan, "Employing the financing structure to reduce financial fragility using the Kida model," an applied study in a sample of private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, Master Thesis, University of Karbala, Volume 278, Issue 3, Year (2021).
- 13- Al-Sheikhly, Munther Abdel-Qader, "Controls of Deposit Certificates and Bank Investment Certificates," Central Bank of Iraq, Monitoring Department, Issue 40, for the year (2020)
- 14- Abdullah, Khaled and Al-Trad, Ismail (2006), "Banking Operations Management – Local and International", 1st Edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- 15- Al-Alaq, Bashir Abbas, (2008), "Banking management is a functional approach", University of Baghdad – Iraq .
- 16-Kadawi, Talal Mahmoud, (2009), "Evaluating Investment Decisions", 6th Edition, Dar Ibn Al-Atheer for Printing and Publishing, University of Mosul - Iraq.
- 17-Tawfiq, Jamil Ahmed, (2008), "Fundamentals of Financial Management," Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- 18-Al-Hasnawi, Salem Salal, (2018), "Financial Management in Business Organizations," 1st Edition, Al-Manhajiah House for Publishing and Distribution, Amman - Jordan
- 19-Abu-Ghazaleh, Talal, (2012), "Management Accounting and Financial Management", Arab Society of Certified Accountants, Amman - Jordan
- 20-Al-Ansari, Ahmed Tawfiq, (2020), "Investment Economy", 1st Edition, Thebes Foundation for Publishing and Distribution, Cairo - Egypt

The impact of the financing structure on investment decisions

Applied research in a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2011-2020)

- 21-Malha, Lukadir, (2012), "The Role of Banks in Financing Small and Medium Enterprises in Algeria," Master's Thesis in Law, Mouloud Mamari University - Tizi Ouzou, Faculty of Law and Political Science.
- 22-Muthama .C.Mbaluka .P.Kaluand.E.(2013) A nempirical Analysis OfMarco-Economic Influnces On Corporat Capital Structure Of ListedCompanies In Kenya Journal Of Finance And Investment Analysis
- 23- Permata, Irma Sari & Alkaf, Fatima Tuzzahara (2020), "Analysis Of Market Capitalization And Fundamental Factors On Firm Value", Journal Of Accounting And Finance Management, Vol.1, No.1-
- 24-Margaritis, D., & Psillaki, M. (2010). Capital structure, equity ownership and firmperformance. Journal of banking & finance, 34(3), 621-632
- 25-Faris, Habash, Rimah, Manna, "The Impact of Financial Information on Making Investment Decisions in the Amman International Market," Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies, Issue 9, p. 635, (2018)
- 26-Shalash, Suleiman, Al-Baqoum, Al-Awn Salem, "The Factors Determining the Financial Structure in Business Companies: An Empirical Case of Jordanian Public Shareholding Companies Listed in the Amman Financial Market for the Period (1997-2000), Al-Manar Magazine, Al Al-Bayt University, Volume
- 27- Karajah and others, (2006), "Management and Financial Analysis, Foundations and Concepts, Applications", 3rd Edition, Dar Al-Safaa for Publishing and Distribution, Amman
- 28- Ismail, Haitham Abdel-Khaleq, Jenier, Silwan Jalil, (2019), "Financing Structure Decisions and Their Impact on Financial Performance", Higher Diploma Thesis Equivalent to Master's, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Iraq 14, Number 1, 2008, p. 60.
- 29- **Sajid & Mahmood** (2016), Does Financlall Leverage Influence Investment Declslons Emplrllrcal Evidence From KSE-30 Index Of Paklstan.
- 30- Abdullah, H., & Tursoy, T. (2019). Capital structure and firm performance: evidence of Germany under IFRS adoption. Review of Managerial Science, 15, 398 –379